مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:02 (2023)، ص 168- 186
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

التكنولوجيا المالية كدعامة لتحقيق الشمول المالي في الجزائر – الواقع و الأفاق - .

Fintech as a pillar for achieving financial inclusion in Algeria - reality and prospects -.

بوشناف فايزة [1]*

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس (الجزائر)، f.bouchenaf@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/26 تاريخ القبول: 2023/08/01 تاريخ النشر: 2023/09/01

مستخلص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مفهـوم التكنولوجيـا الماليـة وأهميتهـا و كيفيـة إستفادة البنـوك وشـركات التكنولوجيا الماليـة من التعاون القائم بينهما بما يخدم مصلحة الطرفين، مـع إلقـاء الضـوء علـى واقـع النظـام المصـرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2017 ، و قد إستعمل المنهج التحليلي الوصـفي ، و توصلت الدراسـة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ضعف مستويات الشـمول المـالي في الجزائـر نتيجـة ضـعف مؤشـر وصـول و إسـتخدام الخـدمات الماليـة والمصـرفية ، الأمر الذي يستوجب ضرورة الإسراع في تسريع وتيرة الإبتكارات المالية داخل الجهاز المصرفي الجزائري .

الكلمات المفتاحية : الشـمول المـالي ، التكنولوجيـا الماليـة ، الخـدمات الماليـة ، النظـام المصـرفي الجزائري

تصنيف JEL : G21 ، O14 ، P43.

Abstract :

This research paper sheds light on the concept of financial technology, its importance, and how banks and financial technology companies benefit from the existing cooperation between them to fulfill both parties interests. We focused on the Algerian banking system during the period 2011-2017. A descriptive analytical method is used and conduct to a set of conclusions; the most important of which is the weak levels of financial inclusion in Algeria, caused by the weak indicator of access and the weak use of financial and banking services. To face this weakness the acceleration of the pace of financial innovation within the Algerian banking system is highly required.

Key words: financial inclusion, financial technology, financial services, the Algerian banking system.

Jel Classification Codes : G21 , O14, P4

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تطورت التكنولوجيا المالية على مدار العقد الماضي بسرعة مطردة، وبدأت بالتأثير الفعلي في قطاع الخدمات المالية التقليدية، وقد مهد التقدم الهائل فيها السبيل لظهور خدمات مالية توفر إمكانات كبيرة لتحقيق الشمول المالي، وبفضل الخدمات المبتكرة تقلصت كثيرا الحواجز المادية و الاقتصادية التي كانت تعيق إمكانية الحصول على الخدمات المالية، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية .

و في ضوء تزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي فقد اصبح من الضرورة إعداد خطط واستراتيجيات استخدام التكنولوجيا المالية والشمول المالي بهدف زيادة الوعي، و كذا دراسة مدى علاقة الشمول المالي بالتكنولوجيا المالية والذي بدوره سيساعد في تحقيق الأهداف التقليدية للبنوك المركزية .

و عليه أصبحت التكنولوجيا المالية العمود الفقري لكل المراحل المالية في الكثير من الدول، وأصبح الشغل الشاغل لها هو كيفية الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتحقيق أبعاد الشمول المالي، خاصة بعد النمو السريع الذي حققته الإستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية، وتشير التوقعات إلى إستمرار نموها بقوة، حيث لوحظ في الكثير من الدول أنه بفضل إستخدام التكنولوجيا مستوى تقديم الخدمات المالية تلحظ تحسنا تدريجيا ومن أمثلة ذلك بطاقات الإئتمان ، وبطاقات السحب ، وأجهزة الصرف الآلي ... و من هنا يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما دور التكنولوجيا المالية في تعزيز و دعم الشمول المالي ؟ و ماهي إنعكاساتها على القطاع المصرفي الجزائري ؟

1. الإطار المفاهيمي للشمول المالي :

و يعرف كذلك بالإحتواء المالي financial inclusion ، و ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة **" ليشون وثرفت "** عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وفي العام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. (عبد الله، 2016، صفحة 15).

1.1 مفهوم الشمول المالي :

هو تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار بسيطة تلبي احتياجاتهم من معاملات ومدفوعات وائتمان وتأمين، و يتم تقديمها لهم بطريقة

سهلة وبسيطة وتوفير الخدمات المالية ومساعدة العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة وإدارة المخاطر ومواجهة الصدمات المالية وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان **" تقرير التنمية المالية العالمي "** نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (بن رجب، 2018، صفحة 2).

الإحتواء المالي هو عملية تقريبية للخدمات المالية بالنسبة للمؤسسة التي تعاني من سوء الإستجابة من قبل القنوات التمويلية التقليدية، وظيفته الأساسية تتمثل في مواجهة الضغوطات التمويلية الداخلية التي تعاني منها المؤسسات و خصوصا الصغيرة و المتوسطة المقصية لحد كبير من التمويلي البنكي نظرا لحقيقة تركيبتها الخطرة، حيث انه لا يملك ثقافة الخطر تسمح له بتمويل هذا النوع من المؤسسات ذات المخاطر العالية، و بهذا المعنى يصبح الإحتواء المالي الممر الحتمي نحو ترقية الساحة المالية قصد الرفع من معدل نقدوية الإقتصاد The banking rate (بوشناف، 2016، صفحة 215) .

كما تتمثل مؤشرات قياس الشمول المالي العالمية التي اتفق عليها قادة مجموعة العشرين (G20)مع توصية الرابطة العالمية Global Partnership for Financial (GPFI) Inclusion، لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي و الوطني، و التي تعتمد على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تناولت قياس ثلاثة أبعاد رئيسية تركز على مدى سهولة الوصول إلى الخدمة المالية و بأقل تكلفة وبوسائل بسيطة و أكثر جودة وهي:

- الحصول على الخدمات المالية؛
- استخدام الخدمات المالية؛
- جودة الخدمات المالية. (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 95).

2.1 أهداف الشمول المالي: يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للشمول المالي فيمايلي :

- الوصول إلى المشاريع الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر و دمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها؛
- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛ (فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي ، 2017، صفحة 6)
- خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي سيساهم في دفع عجلة نمو الاقتصاد و منه خفض معدلات البطالة و الفقر و تحسين توزيع الدخل و رفع مستوى المعيشة؛ (أبو دية، 2016، صفحة 19)
- الرفع من فعالية السياسة النقدية حيث ان النفوذ إلى الخدمات المالية سيعزز الطلب الكلي و الإستثمار ، و يصبح إجمالي الطلب و الإستثمار أكثر حساسية للسياسة النقدية من خلال زيادة مرونة معدل الإقراض؛
- يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها و الإهتمام بجودتها لجلب المزيد من العملاء و المستثمرين. (طرشي، 2019، صفحة 122)

3.1 أهمية تعزيز الشمول المالي :

رغم التطور الهائل و الكبير في تكنولوجيا المعلومات و الإتصال و ظهور العديد من الخدمات المالية المبتكرة و تحسين فرص وصولها للأفراد، إلا أنه و حسب الإحصائيات الدولية فأنه مازال هناك نسبة كبيرة من سكان العالم البالغين لا يحصلون على الخدمات المالية و ذلك وفقا للمؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية، و عليه ترجع أهمية تعزيز و تعميم الشمول المالي في الإقتصاد إلى تأثيره الإقتصادي و الإجتماعي على الدول كمايلي حيث :

- يلعب الشمول المالي دورا مهما في تدعيم الإستقرار المالي، حيث أن إعتماد الأسر في تعاملاتها المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع من قدرة البنك على إمتصاص الصدمات خاصة في فترات الازمات، غير أنه في المقابل توسع البنك في القروض يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الإستقرار في القطاع؛
- يعتبر الشمول المالي كأحد ركائز النمو الإقتصادي، و ذلك من خلال دمجه للإقتصاد غير الرسمي للأفراد و المؤسسات داخل الإقتصاد الرسمي، حيث يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الإقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال أليات الرقابة و الإشراف و تفعيل دور هيئات الإستعلام المالي؛ (طرشي، 2019، صفحة 123)

- إهتمامه الكبير بالعامل الإجتماعي و خصوصا الفقراء و محدودي الدخل، و منه يمكن الافراد و أصحاب المشاريع الصغيرة من الوصول إلى الخدمات المالية. (صاري، تحديات البنوك المركزية في إحتواء أنشطة بنوك الظل و الرقابة عليها، 2020، صفحة 530)

4.1 العقبات التي تحول دون تحقيق الشمول المالي :

هناك عدة عوامل تحول دون حصول الأفراد والشركات على الخدمات المالية الأساسية، و إذا كان البعض ممن لا يتعامل مع المصارف من أشخاص وشركات يعاني من صعوبة فتح حسابات مصرفية فإن الغالبية تحرم من ذلك بسبب حواجز مادية و اقتصادية وإدارية ونفسية من قبيل التكلفة، و بعد المسافة، وحجم الوثائق التي ينبغي تقديمها وانعدام الثقة ...، و في هذا الإطار نجد ان أكثر من 60% من الأفراد يجدون صعوبة في فتح حساب بنكي بسبب إفتقارهم إلى الأموال المتاحة، ويرى العديد من الأشخاص في هذه الحواجز حائلا دون إستفادتهم من الخدمات المالية، وتؤثر هذه الحواجز عادة على الفقراء والنساء والشباب وكبار السن و سكان المناطق الريفية والعمال غير النظاميين والمهاجرين أكثر من تأثيرها على غيرهم .

وإذا كانت رقعة إنتشار المكاتب الفرعية للمصارف في المناطق الريفية ضيقة فإن ذلك من شأنه أن يزيد تكاليف الحصول على الخدمات، و ربما تكون إشتراطات تقديم وثائق لفتح حساب مصرفي سببا في إستبعاد العاملين في المناطق الريفية والقطاع غير الرسمي، أو المهاجرين نظرا لعدم توفر كشوف الرواتب الرسمية أو وصولات سداد الضرائب، أو سند الإقامة.

وعلى المستوى الهيكلي يتأثر الشمول المالي بدرجة تطور القطاع المالي وهيكل السوق والإطار التنظيمي، و يعد إخفاق السوق الناشئ عن عدم تماثل المعلومات والمنافسة غير الكاملة سمة للخدمات المالية ، فعدم تماثل المعلومات يمكن أن يسبب في ظل غياب الضوابط المناسبة نقصا في العرض الائتماني بالنسبة لمجموعة معينة من السكان ومخاطر معنوية تؤدي إلى فرط في العرض وإلى مديونية، والمنافسة غير الكاملة يمكن أن تؤدي إلى تركيز السوق و أن تزيد من تكلفة التمويل وتجزء السوق مع ما ينجم عن ذلك من نقص في العرض بالنسبة للمناطق الريفية و الفقيرة .

و من شأن إنعدام التنوع في القطاعات المالية أن يجعلها عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية ويخل بإستقرار العرض، وحدوث هذا النوع من إخفاقات السوق يظهر مدى أهمية وضع أنظمة سليمة بما في ذلك ضرورة تعزيز فعالية الإحتواء المالي والمنافسة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، 2014، الصفحات 8-9).

وقد أشارت هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و أيرلندا الشمالية إلى وجود سياسات تردع السكان ذوي الدخل المنخفض عن التفكير في الحصول على الخدمات المالية، ومن هذه السياسات أنظمة مكافحة غسل الأموال التي تفرض شروطا صارمة تتعلق بإثبات الهوية ومكان الإقامة، وأنظمة الإدخار و الإستثمار التي تؤدي إلى التحيز ضد الزبون الذي يمثل قيمة ضعيفة ، وإستحقاقات الضمان الاجتماعي المدفوعة نقدا ، ما يلغي الحاجة إلى استخدام الخدمات المصرفية الرسمي.

وإذا كانت الحاجة تستدعي وضع سياسات تضمن تساوي الفرص في الحصول على خدمات مالية ميسورة التكلفة فإن تصميم هذه السياسات ينبغي أن يراعى فيها التقليل من إختلال السوق إلى أدنى حد ممكن عن طريق إيجاد توازن بين شواغل تحقيق الكفاءة والإنصاف.

2. ماهية التكنولوجيا المالية Financial technology .

لمواكبة التطور الحاصل في النظام الاقتصادي الرقمي العالمي يتعين علينا فهم التكنولوجيات المبتكرة و التعلم منها، لأن واقع الحال يتطلب تطبيق مناهج جديدة رغم مخاطرها الجديدة.

1.2 مفهوم التكنولوجيا المالية :

التكنولوجيا المالية هي عملية دمج التكنولوجيا بعالم المال والاعمال، و إختصارا يرمز لها بـ FinTech أو fintech ، و هي التقنيات والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية، حيث أنها تعتبر صناعة ناشئة تستخدم التقانة لتحسين الأنشطة في مجال التمويل، وكمثال عن هذه التكنولوجيا يمكن الإشارة إلى استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالبنوك الخلوية، و كذلك خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول والعملات الرقمية المشفرة والتي تهدف إلى جعل الخدمات المالية في متناول الجميع. (زاوية و سعيدة، 2019، صفحة 07)

و ترمي التكنولوجيا المالية إلى تقليل عدد وتكلفة المعاملات المرتبطة بالخدمات المالية التقليدية، و توفير مزيد من الخيارات و تيسير الخدمات ، و يستمر نمو التكنولوجيا المالية أفقيا على امتداد الدول، و رأسيا في صورة المزيد من التطور التقني والإبداع، وهو ما يملي علينا الوقوف على جوانب هذه التكنولوجيا، واستيعابها للاستفادة منها محليا و إقليميا.

ومن شأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق

مستوى أعلى وأكثر إحتواء لجميع فئات المجتمع، وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة، و تقوية إدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد.

و للتكنولوجيا المالية كذلك انعكاسات على الاستقرار المالي، وينطبق ذلك أيضا على الائتمان والسيولة ومخاطر التركز والتشغيل فضلا على المخاطر المالية الكلية والمخاطر الأخرى على الاستقرار المالي، مثل مسايرة إتجاهات الدورة الاقتصادية وصيرفة الظل و النزاهة المالية. (البنك الدولي، 2017، صفحة 10).

مما سبق يمكن القول أن التكنولوجيا المالية هي عبارة الشركات التي تستخدم التكنولوجيا لجعل النظم المالية أكثر ملائمة وتطورا وتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وفعالية، و هي لا تقتصر على قطاعات محددة مثل التمويل أو نماذج الأعمال، ولكنها تغطي كل نطاق الخدمات و المنتجات التي توفرها عادة صناعة الخدمات المالية .

2.2 **قطاعات التكنولوجيا المالية** :تشمل التكنولوجيا المالية عدة قطاعات فرعية تتمثل اهمها في:

- **عمليات الدفع والتحويلات** :تحل محل أنظمة الدفع التقليدية أو تحويل الأموال؛
- **الإقراض** :ربط الممولين بالعملاء الذين يحتاجون للتمويل(منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي) ؛
- **التمويل الشخصي/المؤسسي** :يجمع بين الخدمتين السابقتين من خلال توفير الخدمات المصرفية على المنصات الرقمية؛
- **الخدمات المصرفية للمستثمرين/أسواق رأس المال** : خدمات تقوم بتزويدها عادة البنوك الاستثمارية؛
- **تكنولوجيا التأمين** : تقدم منتجات التأمين للعملاء حلولا أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب ؛
- **إدارة الثروات** :تقدم حلولا لإدارة الثروات لعملائها بدعم من التعلم الآلي؛
- **تكنولوجيا مراقبة اللوائح التنظيمية** :تساعد الشركات على الامتثال للأنظمة؛ (لطرش و حراق، 2020، صفحة 95)
- **البلوكتشين أو سلسلة الكتل**block Chain : وهي بمثابة دفتر رقمي لا مركزي، يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم في العملات الرقمية المشفرة، و تعد تقنية تخزين لا مركزية جديدة لتشفير انظمة المعاملات الرقمية، حيث تشمل هذه القائمة على جميع المعاملات التي تضاف إليها بشكل مستمر عناصر جديدة. (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2019، صفحة 5)

3.2 دوافع تطبيق التكنولوجيا المالية : يمكن تلخيص اهم دوافعها في:

- انتشار الاقصاء المالي الذي يتسم بارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات المالية، ما دفع المتعاملين الاقتصادين الى التوجه الى خدمات التكنولوجيا المالية الأقل تكلفة بكثير؛
- نقص حجم التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وصعوبة ولوجها للاسواق المالية لتعبئة مصادر التمويل الضرورية لنشاطها، مما شجعها على التوجه الى شركات التكنولوجيا المالية للحصول على التمويل؛
- مساهمة التكنولوجيا المالية في توسيع استخدام التجارة الالكترونية؛ (إتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 39)
- التركيبة السكانية ، حيث كلما كانت النسبة كبيرة كلما أعتبر ذلك سوقا واعدا ونشطا لاستقبال واستقطاب استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، إضافة الى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي يفوق 29.1 الف $ في دول الخليج وهو يعد من بين المعدلات الاعلى في العالم، و يقدر بـ 70 الف $ في قطر، و 39.8 الف $ في الامارات، و 29 الف $دولار في الكويت، و 22 الف $ في السعودية، و 4.2 الف $ في الجزائر، و 3.4 الف $ في كل من المغرب و الاردن حسب بيانات صندوق النقد الدولي لسنة 2019؛ (بلانشيه، 2019، صفحة 7)
- إنخفاض تعامل العملاء مع البنوك و إتجاههم نحو خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية حيث يثق حوالي % 76 من المستهلكين في الامارات العربية المتحدة بشركة تكنولوجيا واحدة على الاقل أكثر من ثقتهم في البنوك عندما يتعلق الأمر بتسيير اموالهم، و يبدي % 83 من سكان الامارات انفتاحهم على تبني حلول تكنولوجيا مالية من قبل مؤسسات غير مالية؛
- يسمح ظهور شركات التكنولوجيا المالية بتحسين الخدمات المالية من خلال تخفيض التكاليف و توسيع فرص الوصول اليها، كما تسهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وادارة المخاطر، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وان كان ذلك يتطلب اتخاذ المزيد من الإصلاحات على جميع المستويات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلومات وتحسين بيئة الأعمال، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، والتوعية المالية. (لطرش و حراق، 2020، صفحة 98) .

3. القطاع المصرفي و واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر.

إن العوائق الرئيسية التي تقف حائلا دون تحقيق الاحتواء المالي في الجزائر، هي عوائق تزيد من التكلفة الفعلية والمفترضة للمعاملات المرتبطة بحصول الأفراد والشركات على التمويل، ومن أهم هذه السبل إستخدام التكنولوجيا الجديدة لتعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها وتحسين القدرة المالية للمستفيدين من هذه الخدمات والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي .

1.3 أسباب لجوء العالم إلى التكنولوجيا المالية :

تساهم تكنولوجيا FinTech في القضاء على عادات التمويل القديمة المتعلقة ببدء عمل تجاري على سبيل المثال، والتي تقتضي إتجاه المستثمر نحو البنك المحلي الخاص وتقديم طلب الحصول على قرض، كما أنها تبطل العادات المتعلقة بقبول بطاقات الائتمان من جانب الشركات، والتي كانت تتطلب حسابا مع مزود ائتماني كبير، فشركات التكنولوجيا المالية بحثت عن حلول للمشاكل المالية المتعلقة بالمستثمرين خارج الأنظمة المالية .

أما باستخدام التكنولوجيا المالية فالتمويل يعتبر عملا جماعيا ،فالدفع عبر الهاتف المحمول و خدمات تحويل الأموال هي ثورة في الطريقة التي تبدأ بها الشركات الصغيرة ، وقبول المدفوعات ثم انتشارها عالميا ، فهي بالتالي تسهل عمليات بدء الأعمال التجارية.

والتمويل الجماعي هو جمع سريع للمال وبتكلفة زهيدة في جميع أنحاء العالم، والذي كان من المستحيل أن يتم قبل ذلك، فهي تختصر الجدول الزمني لبدء المشروع من إجتماعات تستمر عدة أشهر إلى أسابيع قليلة، فهي تسهل عملية العثور على رأس المال اللازم لبدء عملية التشغيل (التكنولوجيا المالية " fintech "... ثورة في الاقتصاد العالمي ، 2017) .

2.3 حجم الإستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم :

وصل حجم الإستثمارات في التكنولوجيا المالية في 2020 قيمة 46 مليار دولار، بفضل التقدم التكنولوجي والمنتجات المالية المبتكرة ، كما وتساهم شركات رأس المال المخاطر بنسبة 24% من إجمالي هذه الإستثمارات، وشركات الأسهم الخاصة بنسبة 15%، و المستثمرون المغامرون بنسبة 12%، وغير ذلك من الجهات الإستثمارية بنسبة 49%، كمايلي :

شكل رقم 01 : حجم الإستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم من 2010 -2020.

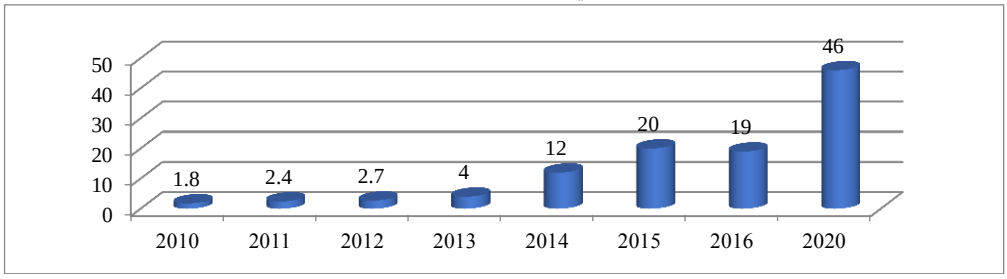

المصدر: (حمدي و أوقاسم، 2019، صفحة 402).

و من الدول الأكثر إستخداما للتكنولوجيا نجد الصين بنسبة 69%، ثم الهند بنسبة 52%، ثم المملكة المتحدة بنسبة 42%، ثم البرازيل بنسبة 40%، و نسبة 37% بالنسبة لكل من أستراليا و إسبانيا ، و أخيرا المكسيك بنسبة 36%، كماهو موضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم 02 : الدول الاكثر إستخداما للتكنولوجيا المالية .

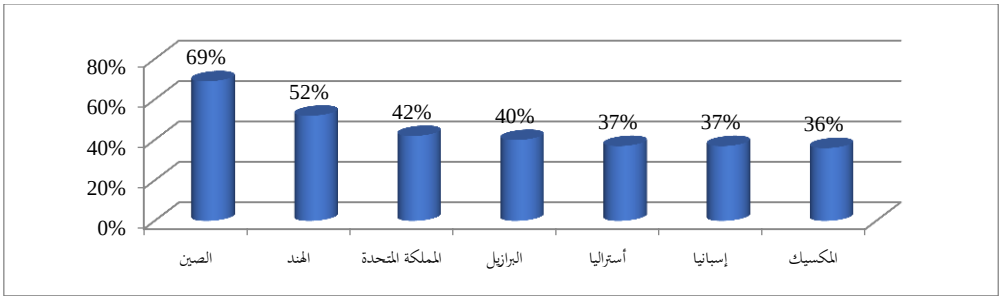

المصدر: (حمدي و أوقاسم، 2019، صفحة 403).

3.3 واقع الشمول المالي في الجزائر:

يعتبر الشمول المالي من أهم الأنظمة المالية التي توفرها الدولة لجميع مواطنيها، ليتمتع كل فرد بكافة الخدمات المالية من قبل الجهات الرسمية والبنوك، دون الحاجة لإستخدام الخدمات المالية المقدمة من الجهات غير الرسمية، والتي يمكن أن يتعرضوا خلالها للنصب والاحتيال، و بناءا على ذلك تم تقسيم مؤشرات قياس الشمول المالي و مدى نجاعته من عدمه الى ثلاث أبعاد أساسية :

- ⇦ مؤشر إمتلاك حساب؛
- ⇦ مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية؛
- ⇦ مؤشر استخدام الخدمات المالية.

و وفقا لهذه المؤشرات، نجد ان الجزائر تتمركز ضمن دول الشرق الاوسط و شمال إفريقيا، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24% و 62%، و عليه سنقوم بعرض المؤشرات التالية و التي تخص الشمول المالي في الجزائر و التي تمثلها الجداول التالية:

1.3.3 مؤشر إمتلاك حساب :

يعد مؤشر إمتلاك حساب (ملكية الحسابات في المؤسسات المالية) إلى عدد البالغين، المؤشر الأكثر استعمالا لقياس مستوى الشمول المالي، و الشكل الموالي يوضح عدد البالغين

فوق 15 سنة من الذكور و الإناث الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية خلال الفترة 2011 - 2017 كمايلي :

شكل رقم 03 : ملكية الحسابات في المؤسسات المالية للبالغين فوق سن 15 سنة خلال الفترة 2011-2017.

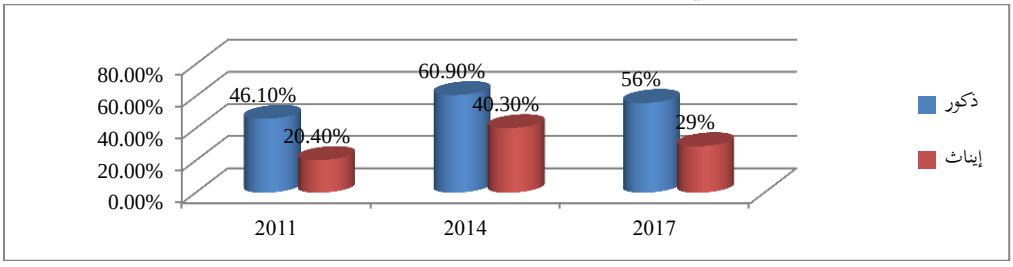

المصدر: (المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية، 2018) .

إستنادا إلى تقديرات البنك الدولي حول نسب الاشتمال المالي لعام 2017 من حيث نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية في الجزائر تقدر بحوالي 43 % فقط، كما يلاحظ أنه هناك فجوه بين الجنسين، حيث أن نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابا في 2017 بلغ 56% و نسبة الإناث تقدر بـ 29 % .

و في هذا الإطار يمكن ان نستخلص انه هناك حوالي 57 %من البالغين لا يوجد لديهم أي حساب مصرفي و يمكن إرجاع سبب ذلك لعدة أسباب منها :

- عدم وجود ما يكفيهم من المال وذلك على الصعيد الوطني، وهذا يعني أن الخدمات المالية حتى الآن ليست في متناول المستخدمين ذوي الدخل المنخفض؛
- وجود العديد من المعيقات و التي تمنع من فتح حساب مصرفي بسبب عامل المسافة وعدم الوصول إلى مزودي الخدمات المالية، ونقص الوثائق اللازمة لذلك؛
- إنعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية؛
- عدم التمكن من التكنولوجيا الحديثة خاصة لفئة المسنين (الشحادة، قاسم، و غالب، 2020 ، صفحة 12).

2.3.3 مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية :

يعتبر مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية أهم المؤشرات التي تعكس الشمول المالي و مدى كفاءة المؤسسات المصرفية في ذلك، كما هو موضح في الشكل الموالي :

شكل رقم 04 : نسبة البالغين الذين إقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية خلال الفترة 2011-2017

.

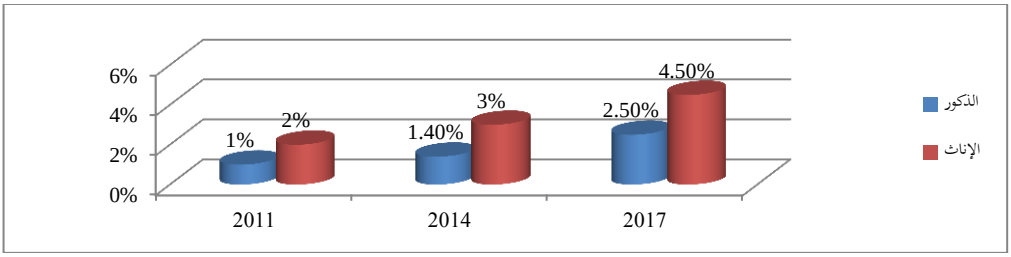

المصدر: (المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية، 2018).

فإستنادا إلى تقديرات البنك الدولي حول نسب الشمول المالي لعام 2017 من حيث نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المصرفية الرسمية في الجزائر، فإنه من الواضح أنه محتشم لحد كبير جدا حيث لم تتجاوز 3.5% في 2017 ، و كما يظهر من الشكل أعلاه، فإنه هناك فجوة بين عدد المقترضين من الذكور و الإناث، حيث نلاحظ ان نسبة المقترضين الإناث تزيد عن نسبة المقترضين من الذكور، و تعود أساب إنخفاض هذه النسبة إلى :

- إرتفاع معدلات الفائدة ؛
- أسباب دينية تخص بتحريم التعامل بالمعاملات الربوية؛
- ضعف ثقافة الخطر لدى البنوك الجزائرية خاصة فيما يخص تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة العالية المخاطر...

3.3.3 مؤشر إستخدام الخدمات المالية أو خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي:

يشير هذا المؤشر إلى مدى إستخدام الأعوان الإقتصادية بما فيهم العملاء و الزبائن للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي (عجور و ياسر، 2019، صفحة 5) ، و تعتبر خدمات الإقراض والإيداع من الركائز الأساسية لزيادة مستويات الوصول للخدمات المالية والمصرفية بشكل عام ، كما هو موضح في الشكل الموالي :

شكل رقم 05 : نسبة الأعوان العملاء المستفيدين من الخدمات المالية خلال الفترة 2011-2017 .

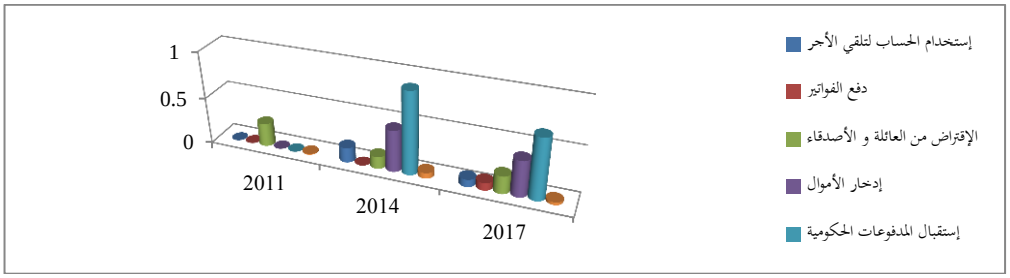

المصدر: (المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية، 2018).

فإستنادا إلى تقديرات البنك الدولي حول نسب الشمول المالي لعام 2017، هناك قصور شديد في دفع الفواتير بإستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية و التي تقدر بـ 8% خلال سنة 2017.

و ما يمكن الإشارة إليه هنا أن الإقتراض من عند العائلة و المعارف و الأصدقاء عند الجزائريين يشكل المصدر الرئيسي للإقتراض، الأمر الذي يفسر النسب المتدنية للإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية .

كما يمكن ملاحظة قصور شديد في إمتلاك بطاقة إئتمان حيث سجلت نسبة 3% خلال سنة 2017، و هي لم تشهد أي تطور من 2011 إلى 2017، و يمكن إرجاع سبب ضعف الوصول إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي إلى :

- نقص الأدوات المالية و صعوبة الحصول على الإئتمان بين مختلف شرائح المجتمع؛
- عدم التمكن من التكنولوجيا لنسبة كبيرة من الأعوان و خاصة فئة كبار السن؛
- الإقصاء المالي لبعض الفئات كضعيفي الدخل، البطالين، المعوزين، و عدم إمتلاك أموال أو مصدر لها... ظف إلى ذلك الفئات التي تقطن في المناطق النائية أو المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات مالية و مصرفية و أنترنيت؛
- عدم الثقة في التعامل مع المؤسسات المالية المصرفية؛

و هكذا و على الرغم من الإصلاحات التي أجريت في السنوات الأخيرة ، والقطاع المصرفي في الجزائر يمكن القول أنه في " عزلة " عن بيئته ، و قد قدر محافظ بنك الجزائر في " **أن الرهان الذي يواجه القطاع المصرفي الجزائري يكمن في تنميتها بدلا من إستقراره** " ، و هذا الأمر يمكن أن يلخص في كلمة واحدة و هي **حاجة البنوك للإنفتاح تدريجيا على البيئة الإقتصادية لها** (Le taux de bancarisation en Algérie demeure faible، 2016).

و من هنا أسفرت الجهود من قبل بنك الجزائر في تعزيز و ترقية الشمول المالي من خلال تحسين في وضعية البنوك الجزائرية، وبالتالي فإن الوضع في الجزائر فيما يخص الشمول المالي

إذا ما قيست بمؤشرات مستويات النفاذ، و توافر الخدمات المصرفية واستخداماتها في السنوات الأخيرة ، فإنه لوحظ أنها تشهد تطورا ملحوظا .

و في هذا الصدد، تم تنفيذ بعض الإجراءات بما في ذلك زيادة الحوافز لتمويل الاستثمار من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير آليات ومؤسسات تأجير لصالح المنتجات الصناعية المحلية، ظف إلى ذلك فتح فروع للبنوك المحلية، و تأجير رأس المال الإستثماري على مستوى كل ولاية .

و عموما يمكن القول أن معدل الشمول المالي في الجزائر مقبول إلى حد ما، و ذلك لأنه يعاني الكثير من المشاكل و التحديات، و حتى يمكن الرفع من معدله لا بد من توفر مجموعة من الشروط و التي في مقدمتها الإسراع في ترقية و تعزيز إستخدام التكنولوجيا المالية في البنوك نظرا لأهميتها في الوقوف و تسريع وتيرة الشمول المالي داخل البنوك الجزائرية .

4.3 مزايا و أهمية تطبيق التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية :

نظرا لأهمية التكنولوجيا المالية فقد حققت الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية نموا سريعا في السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفعت قيمتها بما يزيد عن عشرة أضعاف في الفترة ما بين 2012 و2018 ، وبلغ حجم الاستثمار العالمي في شركات التكنولوجيا المالية حوالي 112مليار دولار في عام 2018 ، بنسبة ارتفاع وصلت إلى % 120 مقارنة بالعام 2017 ، والذي بلغ فيه حجم التمويل والاستثمار 50.8 بليون دولار أمريكي، و يمكن تلخيص هذه الأهمية في :

- التكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع و أرخص وأكثر أمنا وشفافية و إتاحة، خصوصا للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي، وتقدم للمؤسسات الناشئة الحلول المالية المبتكرة التي تحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية في هيكل الخدمات المالية التقليدية؛
- تعمل التكنولوجيا المالية على استقطاب مدخرات الأفراد، عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة ، من خلال توفير منصات التمويل الجماعي للشركات، سواء في شكل قروض، أو استثمار في رأس المال، أو في شكل تبرعات ، كما تقدم الاستشارة لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم، وتقديم للعميل المقترحات المتنوعة في الاستثمارات المالية؛
- تتيح التكنولوجيا المالية توفير بدائل لقنوات الإقراض المصرفي التقليدية للمؤسسات الناشئة، من خلال ظهور منصات إلكترونية جديدة ساهمت في زيادة التمويل الجماعي والإقراض بين النظراء؛ (صاري، الإقراض بين النظراء و التمويل الجماعي أليات دعم المؤسسات الناشئة في الدول النامية، 2020، صفحة 99) .

لكن و بالرغم من هذه المزايا التي تقدمها التكنولوجيا المالية إلا أنها في نفس الوقت تشكل تهديدا، حيث أن سرعة التطور في خدمات التكنولوجيا المالية وعدم القدرة على مسايرتها والتحكم في آلياتها ، تفرض علينا ضرورة التحوط منها و إتخاذ كافة الإجراءات الإحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة واستقرار القطاع المصرفي والمالي.

5.3 معوقات تطور التكنولوجيا المالية في الجزائر : هناك معوقات كبيرة هيكلية ومؤسسية يمكن تلخيصها في :

- البنية التحتية المالية الضعيفة ، ويرجع هذا الى المقدرة المالية وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، وعددها، وجودتها و كذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛
- عدم الثقة بالمؤسسات المالية بسبب تزايد المخاوف المرتبطة بالنصب والاحتيال؛
- ضعف مستوى التثقيف المالي وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي؛
- نقص الشجاعة و المواهب والمهارات المحلية المطلوبة لإنشاء شركات التكنولوجيا المالية ، إضافة الى صعوبة التوظيف في قطاع تكنولوجيا الاعلام و الاتصال مقارنة بقطاع ادارة الاعمال الذي يعد مفضلا لدى الطلبة، لذا يعد ايجاد المواهب مع التمويل المطلوب من أهم تحديات تطوير التكنولوجيا المالية ؛
- صعوبة انشاء شركات التكنولوجيا المالية بسبب القوانين التي تحكم منح التراخيص الخاصة بها، بالإظافة إلى غياب قوانين لخصوصية البيانات ، و التشريعات المتعلقة بالجريمة الالكترونية والأمن المعلوماتي وحماية المستهلك؛ (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 171)
- إرتفاع تكاليف النشاط داخل القطاع المالي وضعف مؤشرات تكنولوجيا الاعلام و الاتصال؛
- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية ، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة و مسايرة التطورات الراهنة؛
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية ، يعيق نمو قطاع التكنولوجيا رغم العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية في معظم البلدان ، الآن فإن التقدم كان محدودا في وضع

قواعد تنظيمية أخرى للتكنولوجيا المالية؛ (صندوق النقد الدولي، 2017، الصفحات 3-6)

- إرتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث جودة خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات إعتماد التكنولوجيا المالية، فقد وصلت خدمة الإنترنت إلى جميع البلدان، لكن معدل تغلغلها لا يزال منخفضا في عدة بلدان، وخدمة الإنترنت عالية السرعة و محدودة مكلفة؛
- ضعف مستويات التثقيف المالي، بالإظافة إلى نقص البيانات والمؤشرات المالية المرتبطة بقطاع التكنولوجيا المالية؛
- ندرة رؤوس الاموال المخاطرة التي يرتكز علها تمويل شركات التكنولوجيا المالية. (إتحاد المصارف العربية، التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي، 2018، صفحة 40)

الخلاصة :

ترتبط التكنولوجيا المالية وخدماتها ارتباطا وثيقا بالشمول المالي ، فهي تعد من أهم وسائل تحقيق الشمول المالي ، حيث تعمل على المصلحة العامة وخلق فرص عمل والتي بدورها تقلل من معدلات الفقر و رفع مستوى المعيشة وتوفير الخدمات المالية بطرق بسيطة وقليلة التكلفة.

و على المدى الطويل فإن الشمول المالي من الممكن أن يتزايد بسرعة عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية ، و لهذا يتعين على الحكومات أن تتعاون مع المؤسسات الخاصة، من أجل إنشاء وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تنظيمية أكثر ملاءمة، يكون من شأنها تشجيع وتمويل الابتكار مع تعزيز المواهب في قطاع الخدمات الرقمية والاقتصادية، لذا علينا أن نغتنم كل فرصة من أجل إنشاء فرص اقتصادية أكبر للفقراء واللاجئين، و من هذا المنبر و من اجل تفعيل دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي أكثر فأكثر ، و من هنا فإنه يستوجب :

- دعم البنية التحتية المالية في المؤسسات المالية كتطوير طرق الدفع، وتوفير قواعد بيانات شاملة مع الانتشار الجغرافي للفروع التي تخدم العملاء في جميع المناطق الجغرافية؛
- يتعين أن تهتم البنوك المركزية بوضع استراتيجية للشمول المالي تتكامل مع استراتيجية البنك ككل و ذلك بإدراجه كهدف من أهداف إستراتيجيتها القومية؛

- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية؛
- تعزيز المنافسة بين شركات التكنولوجيا المالية والالتزام بتوفير أسواق مفتوحة وحرة وتنافسية كي تضمن بيئة تحقق تكافؤ الفرص للجميع وتشجع الابتكار والمنافسة العادلة واختيارات المستهلكين وإتاحة الخدمات المالية عالية الجودة ؛
- ضرورة الإسراع في تطوير الأسواق المالية، من خلال التغلب على المشاكل المتعلقة بمدى انتشارها ومعلومات العملاء ومن خلال تحسين البنية التحتية، إلى جانب الرقابة الفعالة حيث تعد الأسواق المالية عنصرا ضروريا في التغلب على المعوقات التي طالما حالت دون تحقيق الشمول المالي عبر نطاق واسع من الخدمات المالية للاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية بهدف تدعيم النمو وتخفيف حدة الفقر؛
- تهيئة بيئة قانونية داعمة مع مزيد من الوضوح القانوني واليقين فيما يتعلق بأهم الجوانب في أنشطة التكنولوجيا المالية، وتؤدي هذه البيئة القانونية إلى دعم الثقة والموثوقية في المنتجات والخدمات المالية غير أن هذا الدعم يتأثر بالسلب إذا أخفقت البيئة القانونية في مواكبة ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطور الأسواق المالية العالمية.

قائمة المصادر والمراجع :

Le taux de bancarisation en Algérie demeure faible . (2016 ،10 11) .Recupere sur http://www.asicom.dz/La-Societe.html.

البنك الدولي .التكنولوجيا المالية. (أكتوبر، 2017). إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى: آفاق الاقتصاد الاقليمي.

المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية. (2018).

إتحاد المصارف العربية. (سبتمبر، 2018). التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي. مجلة اتحاد المصارف العربية.

إتحاد المصارف العربية. (أكتوبر، 2019). التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي. مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 459.

التقرير الإقتصادي العربي الموحد. (2019). الشمول المالي في الدول العربية. ابو ظبي: صندوق النقد العربي.

التكنولوجيا المالية " fintech "... ثورة في الاقتصاد العالمي . (25 10، 2017). تاريخ الاسترداد 10 01، 2021، من https://www.mubasher.info/news/3177232

جلال الدين بن رجب. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.

حنين بدر عجور، و عبد الطه شرفا ياسر. (2019). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة . المجلة العالمية للإقتصاد و الأعمال Global Journal of Economics and Business ، مركز رفاد للدراسات و الابحاث ، المجلد 06 ، العدد 01 .

ذهبية لطرش، و سمية حراق. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ، ص 95. الجزائر: مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 5 ، العدد 1.

رشيدة زاوية، و بلعورة سعيدة. (سبتمبر، 2019). التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة. ملتقى وطني بعنوان : صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية . الجزائر، جامعة يحي فارس بالمدية. تاريخ الاسترداد 16 05، 2020

زينب حمدي، و الزهراء أوقاسم. (2019). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية . جامعة تامنغست ، الجزائر: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد08 ، العدد 01.

سمير عبد الله. (2016). الشمول المالي في فلسطين. فلسطين: معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني.

صندوق النقد الدولي. (17 10، 2017). التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأفغانستان وباكستان، و القوقاز و آسيا الوسطى. تم الاسترداد من https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2017/10/17/mreo1017

صندوق النقد العربي. (أكتوبر، 2019). تقرير الاستقرار المالي العربي. ابو ظبي.

عبدالرزاق الشحادة، عامر قاسم، و عوض الرفاعي غالب. (2020). مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. الامارات العربية المتحدة: مجلة جامعة العين للأعمال والقانون ، المجلد الثاني ، العدد 04.

علي صاري. (2020). تحديات البنوك المركزية في إحتواء أنشطة بنوك الظل و الرقابة عليها. الجزائر، جامعة الجزائر 03: مجلة معهد العلوم الإقتصادية ، المجلد 23 ، العدد 02.

علي صاري. (2020). الإقراض بين النظراء و التمويل الجماعي أليات دعم المؤسسات الناشئة في الدول النامية. جامعة الشلف، الجزائر: مجلة الإقتصاد و المالية ، المجلد 07 ، العدد 01.

فايزة بوشناف. (أفريل، 2016). الإحتواء المالي و إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة في الجزائر. مجلة دراسات، صفحة 2015.

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي . (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية: صندوق النقد العربي.

ماجد أبو دية. (2016). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني (مذكرة ماجستير). جامعة الازهر، غزة: فلسطين.

محمد طرشي. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. الجزائر، جامعة الشلف: مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 01 ، العدد 01 .

مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. الجزائر، جامعة البليدة 2: مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، المجلد 9 ، العدد 1.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية. (12-14 نوفمبر، 2014). تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية ، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب. ، البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت ، مجلس التجارة والتنمية. جنيف، لجنة التجارة والتنمية، جنيف: البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت ، مجلس التجارة والتنمية.

نيكولا بلانشيه. (2019). الشمول المالي في المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الشرق الاوسط واسيا الوسطى. صندوق النقد الدولي.